المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة إسلامية المعرفة (٣)

نحو نظام نقدي عادل

دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام

الدكتور محمد عمر شابرا

الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية

د. محمد عمر شابرا

وُلد عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م ، وحصل من جامعة كراتشي على البكالوريوس في التجارة عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م ، ثم الماجستير عام ١٩٥٦م ، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ومنح عدداً من الأوسمة وجوائز التفوق الدراسي خلال حياته الدراسية.

ويعمل الدكتور شابرا (الذي يحمل الجنسية السعودية الآن) منذ عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م وحتى الآن مستشاراً اقتصادياً لمؤسسة النقد العربي السعودي وتمكن خلال هذه الفترة المديدة من اكتساب خبرة فعالة وعميقة في التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية في مختلف مراحل النمو الاقتصادي.

عمل كذلك لمدة ثلاث سنوات أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً مشاركاً للاقتصاد في جامعة وسكنسون وجامعة كنتاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك بالبحث والمناقشة العلمية في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية والمؤسسات الاقتصادية المهمة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج.

وللدكتور شابرا عدة مؤلفات وبحوث قيمة منشورة في قضايا الاقتصاد الإسلامي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

﴿وتَمَّتْ كلمةُ ربِّك صِدْقاً وعَدْلاً﴾

(سورة الأنعام: ١١٥)

﴿اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى﴾

(سورة المائدة: ٨)

﴿قُلْ أمر ربي بالقِسْط﴾

(سورة الأعراف: ٢٩)

﴿لقد أرسلنا رُسلَنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتابَ والميزان ليقوم الناسُ بالقِسْط﴾

(سورة الحديد: ٢٥)

* * *

عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «**يا عبادي إني حرمت الظلمَ على نفسي، وجعلته بينَكم محرَّماً فلا تَظَالَمُوا**».

عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال:«**اتقوا الظلمَ فإن الظلمَ ظلماتٌ يومَ القِيامة**».

صحيح مسلم

نحو نظام نقدي عادل

الطبعة العربية الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م
مع إضافات وتنقيحات على الأصل باللغة العربية لكتاب

M. Umar Chapra: *"Towards a Just Monetary System"*
Leicester, U.K.: The Islamic Foundation, 1985 AC. / 1405 AH

الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)
١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م

الطبعة الثالثة
١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر
عن آراء واجتهادات أصحابها

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندن ــ فيرجينيا ــ الولايات المتحدة الأمريكية

نحو نظام نقدي عادل

دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية
في ضوء الإسلام

الدكتور محمد عمر شابرا

ترجمة
سيد محمد سكر

مراجعة
الدكتور رفيق المصري

الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية

سلسلة إسلامية المعرفة (٣)

جميع الحقوق محفوظة
للمعهد العالمي للفكر الاسلامي
هرندن ــ فرجينيا ــ الولايات المتحدة الأمريكية
© The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street, Herndon, Virginia 22070 U.S.A.

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

Chapra, M. Umer (Muhammad Umer), 1933-
[Towards a just monetary system. Arabic]
Naḥwa niẓām naqdī ʿādil: dirāsah liʾl nuqūd wa al maṣārif wa al siyāsah al naqdīyah fī ḍaw al Islām / Muḥammad Umar Shābrā; *tarjamat* Sayyid Muḥammad Sukkar; *murājaʿat* Rafīq al-Miṣrī. – al Ṭabʿah 2.
p. cm.
Translation of: towards a just monetary system.
Bibliography: p.
Includes index.
Romanized record.
ISBN 0-912463-32-5: $19.95.–ISBN 0-912463-33-3 (pbk.): $12.95
1. Banks and banking–Islamic countries. 2. Monetary policy–Islamic countries. 3. Banks and banking–Religious aspects–Islam. 4. Economics–Religious aspects–Islam. 5. Islam–Economic aspects. I. Title.
[HG3368.A6C4713 1989 (Orien Arab)]
332.1ʿ0917ʾ671–dc20 89-7429
CIP

الى رفيقة حياتي ''خير النساء''
التي يعبِّر اسمُها عن خِصالها ، والتي تستحق على
الأقل نصفَ ما يستحقُّه هذا الكتابُ من تقدير،
لمساعدتها وتشجيعها المستمرين أثناء إعداده.

محتويات الكتاب

تصدير ١١

تقديم الطبعة الانكليزية بقلم الأستاذ خورشيد أحمد ١٤

مقدمة المؤلف للطبعة العربية ٢١

مقدمة المؤلف ٢٣

آفاق الموضوع ٢٧

جذور الأزمة ٢٨

دور النظام المصرفي ٣٢

المأزق ٣٤

البعد الإنساني ٣٦

البرنامج الإسلامي ٣٨

نطاق الكتاب ٤٢

الفصل الأول ــ الأهداف والاستراتيجية ٤٥

الأهداف ٤٥

١. رفاهة اقتصادية عامة، مع عمالة كاملة ومعدل نمو أمثل ٤٧

٢. العدالة الاقتصادية الاجتماعية ، والتوزيع العادل للدخل والثروة ٤٩

٣. استقرار قيمة النقود ٥١

الربط القياسي (تثبيت القوة الشرائية للدخول والديون) ٥٦

خيار التضخم والبطالة ٦٢

٤. تعبئة المدخرات ٦٤

٥. تقديم خدمات أخرى ٦٥

الاستراتيجية ٦٧

الفصل الثاني ــ طبيعة الربا ٧٥
حرمة الربا ٧٦
معنى الربا ٧٧
ربا النسيئة ٧٨
ربا الفضل ٧٩
قروض الاستهلاك والانتاج ٨٦
ملاحظات ختامية ٩٠

الفصل الثالث ــ البديل ٩١
التمويل بالمشاركة في رأس المال ٩٢
قنوات المشاركة ٩٥
١. الملكية الفردية ٩٥
٢. المشاركة ٩٨
أ) المضاربة ٩٨
ب) الشركة ٩٩
٣. المزج بين الملكية الفردية والمشاركة ١٠٠
٤. شركات المساهمة ١٠٠
الجمعيات التعاونية ١٠٣
تجربة تاريخية ١٠٥

الفصل الرابع ــ بعض الاصلاحات الأساسية ١٠٩
١. الادخار والاستثمار ١١١
الاعتدال في الإنفاق ١١١
القضاء على الاكتناز ١١٥
الفاعلية في استخدام المدخرات ١١٦
الإنفاق الحكومي ١١٧
٢. زيادة نسبة التمويل بالمشاركة ١١٨

٣. تقليل سلطة المصارف ١٢٢
٤. سوق سليمة للأوراق المالية ١٣٢
٥. ملاحظات ختامية ١٤١

الفصل الخامس ــ اعتراضات ومبررات ١٤٣
١. تخصيص الموارد ١٤٣
٢. الادخار والتكوين الرأسمالي ١٥٠
٣. الاستقرار ١٦٠
٤. النمو الاقتصادي ١٦٨
٥. تعرض الودائع للخسارة ١٧٣
٦. القروض القصيرة الأجل ١٧٩
٧. الائتمان الاستهلاكي ١٨١
٨. حاجة الحكومة إلى الاقتراض ١٨٤

الفصل السادس ــ مجموعة المؤسسات اللازمة ١٩٥
أولاً ــ المصرف المركزي ١٩٦
الوظائف ١٩٦
معالجة الأزمات ١٩٨
الإشراف ٢٠١
تخصيص الائتمان ٢٠٢
الدور الرائد ٢٠٣
ثانياً ــ المصارف التجارية ٢٠٥
الفوارق الأساسية ٢٠٥
بعض القضايا ٢١٠
تعبئة الموارد ٢١٢
استخدام الموارد ٢١٥
١) النقد السائل ٢١٥

٢) الاحتياطات النقدية القانونية ٢١٥
٣) الحكومة ٢١٧
٤) الاستثمارات ٢١٩
أشكال الاستثمار ٢١٩
المضاربة والشركة وشركة المساهمة ٢٢١
أشكال الاستثمار الأخرى ٢٢٣
التمويل التأجيري ٢٢٤
المزاد الاستثماري ٢٢٦
البيع المؤجل وبيع المرابحة ٢٢٨
بدائل أخرى ٢٣١
البُعد الاجتماعي ٢٣٣
ثالثًا ــ المؤسسات المالية غير المصرفية ٢٣٥
رابعًا ــ المؤسسات الائتمانية المتخصصة ٢٣٩
خامسًا ــ هيئة التأمين على الودائع ٢٤٠
سادسًا ــ هيئة مراجعة الاستثمار ٢٤٣

الفصل السابع ــ السياسة النقدية ٢٤٧
الاستراتيجية ٢٤٧
مصادر التوسع النقدي ٢٥٣
١. العجوز المالية ٢٥٣
٢. خلق الائتمان في المصارف التجارية ٢٥٨
٣. فائض ميزان المدفوعات ٢٥٩
أدوات السياسة النقدية ٢٥٩
١. هدف النمو في (ن) و (ن.) ٢٦٠
٢. نصيب الجمهور من الودائع الحالّة ٢٦٤
٣. مطلب الاحتياطي النقدي النظامي ٢٦٥

٤. السقوف الائتمانية ٢٦٨
٥. تخصيص الائتمان تخصيصاً أخلاقياً ٢٦٩
٦. أساليب فنية أخرى ٢٧٢

خلاصة ٢٨٠
بعض الأسئلة ٢٨١

الفصل الثامن ــ تقويم ٢٨٥
طريقة المعالجة الإسلامية ٢٨٥
التكوين الرأسمالي ، والنمو ، والاستقرار ٢٨٦
الصحة النقدية ٢٨٩
الانضباط في الإنفاق الحكومي ٢٩١
العدالة مع مكافأة خيّرة ٢٩٢

الفصل التاسع ــ الانتقال ٢٩٥
الخواص الثلاث ٢٩٥
إحياء القيم ٢٩٧
إصلاحات النظام المصرفي ٣٠٠
الخطوات المختلفة ٣٠٢
العائق الرئيس ٣٠٦

ملاحق ٣١١
الملحق الأول ــ الربا في القرآن والحديث والفقه ٣١١
أولاً ــ الربا في القرآن ٣١١
١) المرحلة الأولى (سورة الروم ٣٩) ٣١١
٢) المرحلة الثانية (سورة النساء ١٦١) ٣١١
٣) المرحلة الثالثة (سورة آل عمران ١٣٠ ــ ١٣٢) ٣١١
٤) المرحلة الرابعة (سورة البقرة ٢٧٥ ــ ٢٨١) ٣١١

ثانياً ــ الربا في الحديث ٣١٢
١) عام ٣١٢
٢) ربا النسيئة ٣١٣
٣) ربا الفضل ٣١٥
ثالثاً ــ الربا في الفقه ٣١٧
١) المذاهب الأربعة ٣١٧
تعريف وتصنيف ٣١٧
ربا النسيئة ٣١٨
ربا الفضل ٣١٩
٢) فخر الدين الرازي ٣٢١
٣) أبو بكر الجصاص ٣٢١
٤) محمد بن عبدالله بن العربي ٣٢٢
٥) ابن قيم الجوزية ٣٢٣
٦) شاه ولي الله الدهلوي ٣٢٣
٧) عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ٣٢٣
٨) الحسن بن المطهر ٣٢٤

الملحق الثاني ــ المضاربة، والشركة، وشركة المساهمة ٣٢٥
المضاربة ٣٢٦
الشركة ٣٣١
شركة المساهمة ٣٣٨

الملحق الثالث ــ إجابات عن بعض تعليقات مراجع الترجمة ٣٤٣
مراجع إضافية مختارة عربية وانكليزية ٣٥٩
ثبت بأهم المصطلحات الانكليزية الواردة في الكتاب ٣٨٥
فهرس الأعلام ٣٨٩
فهرس هجائي للألفاظ الرئيسة في الكتاب ٣٩٧

تصـــدير

ما تزال قضية إسلامية الاقتصاد، والنشر العلمي الجاد في هذا المجال في حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق مدى أوسع وعمق أكبر يناسب الحاجة ويناسب هذا المجال الحيوي في حياة الأمة.

وقضية إسلامية الاقتصاد في الوقت نفسه تشكل جانباً مهماً من قضية المعهد العالمي للفكر الإسلامي الكبرى منذ أن كان فكرة وحُلماً وإلى أن أصبح حقيقة واقعة يسعى لتحقيق إسلامية المعرفة، ولإيجاد الكتاب العلمي المنهجي الإسلامي في سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وقضية الاقتصاد باعتبارها جانباً بارزاً ملموساً في خارطة بناء كيان الأمة، وتجديد طاقاتها، كانت موضع الإهتمام والعناية الرائدة لرجال المعهد قبل أن يقوم كيان المعهد، ففي رحاب اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي (١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م) وُلدت فكرة أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي تجمع علماء الاقتصاد وعلماء الشريعة ورجال الدعوة الإسلامية وذلك للعمل الإسلامي المشترك لبناء علم الاقتصاد الإسلامي وتحقيق إسلاميّة المعرفة الاقتصادية وتقديم الفكر الصحيح والوسائل والمؤسسات البديلة من منظور إسلامي سليم.

بل إن الدعوة الى إسلامية الاقتصاد، فلسفة، وسياسة، ووسائل، قد ساهم في وضع أُسسها وملامح مسيرتها المستقبلية في وقت مبكر كتاب أصدره رائد من رواد هذا المعهد وواحد من كبار مؤسسيه هو الأخ الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان بعنوان: «*نظرية الإسلام الاقتصادية: الفلسفة والوسائل المعاصرة*»، (القاهرة: ١٣٧٩هـ ــ ١٩٦٠م). كما كان من ثمرة هذه الجهود المبكرة لرجال هذا المعهد تخصيص المؤتمر الثالث للساحل الشرقي لاتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا (١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م) لدراسة قضية الاقتصاد الإسلامي، وأصدر الاتحاد أعمال هذا المؤتمر في كتاب بعنوان: «*جوانب معاصرة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام*»، (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م).

"CONTEMPORARY ASPECTS OF ECONOMIC AND SOCIAL THINKING IN ISLAM" Indianapolis, The American Trust Publication, 1970.

وفي عام (١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م) تم وضع أسس أول مؤسسة عِلمية جامعية لأعمال البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ضمن أعمال المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي وتوصياته التي أسهم فكر رجال المعهد في اقتراحها وبلورتها وإعدادها، كما أعانت جهودهم فيما بعد ــ بفضل الله ــ في إخراج قرار إنشاء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي (١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م) الى حيز الوجود.

ومنذ فتح المعهد العالمي للفكر الإسلامي أبوابه (١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م) كان لإسلامية الاقتصاد نصيب كبير من اهتمام المعهد، انعكس على المساهمات العلمية الرائدة التي قدمها مؤتمره العالمي الثاني لإسلامية المعرفة في (إسلام آباد ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م). ومؤتمره العالمي الثالث لإسلامية المعرفة (كوالالمبور ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م)، وفي أعمال ندوة الاقتصاد الإسلامي التي عقدها المعهد (١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) في مقره الرئيس بهرندن فيرجينيا بالتعاون مع جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالولايات المتحدة وكندا (AMSS).

ويواكب هذه الجهود ويفسح الطريق أمامها المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الاسلامية

The AMERICAN JOURNAL OF ISLAMIC SOCIAL SCIENCES

والتي يصدرها المعهد بالتعاون مع جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين، والتي لايخلو عدد من أعدادها من بحث علمي أصيل في قضية من قضايا الاقتصاد الإسلامي.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارىء الكريم يأتي بعد إصدار رائد آخر باللغة الانجليزية، نشره المعهد بعنوان: *«صياغة للاقتصاد اللاربوي: دراسة في الاقتصاد الكلي والتنمية»* ، (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م)

"Modelling Interest - Free Economy: A study in Macro Economics and Development"

لمؤلفه الدكتور محمد أنور الذي نال به درجة الدكتوراه، وهو جهد يعد مساهمة قيمة في مجال استخدام نماذج الاقتصاد الرياضي في دراسة جوانب من النظام الاقتصادي في الإسلام.

والمعهد اليوم وهو يعمل على إصلاح مناهج الفكر الإسلامي، وإسلامية العلوم السلوكية والتربوية ويعطيها الاهتمام الأكبر من جهوده، فإنه بذلك إنما يستكمل خطة إسلامية العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم الاقتصادية، حيث إن التحقيق السليم لإسلامية الاقتصاد، لن يتم ، ولن ينجح، إلا بعد أن تتم إسلامية القواعد التي ترتكز إليها جهود إسلامية أي علم اجتماعي في مجال المنهجية وفي مجال مفهوم الإنسان ودوافع سلوكه وضوابطه، بدون هذه الخطوات المبدئية المهمة ستبقى ولا شك الجهود الإسلامية في أي علم أو مجال جهوداً سطحية عديمة الأسس متداعية البناء.

والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ــ أيها القارىء الكريم ــ إذ يصدر هذا الكتاب الذي بين يديك: (نحو نظام نقدي عادل) للدكتور محمد عمر شابرا في طبعته الثانية لمؤلفه الأخ الدكتور محمد عمر شابرا، فإنه يأمل أن يسد به في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي باللغة العربية، ثغرة علمية وفكرية مهمة، وأن يخطو به ــ إن شاء الله ــ الى الأمام خطوات ثابتة، فهو مشاركة علمية أصيلة من عالم إسلامي اقتصادي، عُرف ــ بحمد الله ــ بالجد والإخلاص والتمكن العلمي والأصالة الفكرية، وكان ممن واكبوا مسيرة فكر المعهد وجهوده في مجال إسلامية المعرفة منذ مرحلة مبكرة.

إن المعهد العالمي للفكر الإسلامي ليأمل أن تتكاتف جهود المخلصين من العلماء والمؤسسات العلمية الإسلامية، في سبيل تكامل الجهود التي تتطلبها مسيرة إسلامية المعرفة، بدءاً بالمنهجية والعلوم السلوكية، وبلوغاً الى آفاق التطبيقات العلمية في مختلف مجالات الفكر والثقافة والعمل، ومنها مجال الاقتصاد والسياسة والإعلام وسواها من شؤون الفنون والعلوم. وبإذن الله سوف يتم بالتعاون والتكامل وتبادل الخبرات تذليل الصعاب وتجديد الفكر وتحقيق الآمال الإسلامية الخيّرة، خدمة للدين والأمة والإنسانية.

ومن الله العون، وبه التوفيق، وعليه قصد السبيل.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

رمضان ١٤١٠هـ
إبريل ١٩٩٠م

تقديم الطبعة الإنكليزية

بقلم الأستاذ خورشيد أحمد

كانت قضية تحريم الربا في الإسلام إلى عهد قريب ، ينظر إليها بصفة عامة على أنها قضية مستحيلة، حتى في أغلب الأوساط الفكرية الإسلامية. لكن الوضع تغير تغيراً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية، إذ تحدى المسلمون ولا سيما الفقهاء منهم والاقتصاديون السيطرة الفكرية والمؤسسية للفائدة فهناك فيض من الكتابات، يشير الى تحسن كبير، سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية. وفضلاً عن ذلك فإن الجدال لم يَعُدْ مقتصراً على الآراء النظرية، فقد صار لدينا الآن تقاليدُ ثريةٌ ومتنامية من التجارب وبناء المؤسسات. وبذلك يمكن القول إن الاقتصاد النقدي للإسلام قد قارب مرحلة النضوج.

وإذا ما رجعنا الى السنوات الخمسين الماضية، أمكننا أن نلمح على الأقل ثلاث مراحل متميزة في تطور النظام. ففي أواسط الثلاثينيات، ظهر بعض الفقهاء، الذين بالرغم من عدم دراستهم للاقتصاد دراسة رسمية، كان لديهم فهم واضح للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعصر وموقف الإسلام منها، ووجهوا اهتمامهم الى مشكلات الفائدة. وتناولوا الموضوع بطريقة جديدة تماماً ومتميزة عن تلك التي سلكها العصريون والتبريريون الذين كانوا يحاولون التفسير بمعزل عما ينهى عنه الإسلام من الفائدة. فبدلاً من تكييف التعاليم الإسلامية مع الممارسات القائمة، عاد أولئك العلماء بشجاعة الى تأكيد الموقف الإسلامي دون أي حلول وسطى، ودعوا رجال الاقتصاد والمصارف المسلمين الى النضال من أجل تغيير المؤسسات الاقتصادية ، وتوفيقها مع المعايير والمبادىء الإسلامية، فاستجاب

بعضهم لهذا النداء الجلي، ومع أن جهودهم كانت بدائية وأولية، وتأثيرها كان محدوداً، إلا أن ذلك كان إيذاناً بفتح جديد.

وفي المرحلة الثانية ، في السنوات العشرين الماضية، اهتم رجال الاقتصاد المسلمون أنفسهم اهتماماً أكبر بتطوير نواحٍ معينة من النظام النقدي للإسلام. فكان ثمة تحليل اقتصادي لحكمة تحريم الربا، وتعينت المحددات الرئيسة لشكل النظام البديل للأعمال المصرفية والمالية الخالية من الربا. وتم تحقيق إسهامات مهمة في هذا الموضوع في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي انعقد في مكة المكرمة في ١٩٧٦م، وفي المؤتمر الدولي للإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي عقد في لندن عام ١٩٧٧م، وفي الندوتين اللتين عقدتا حول الاقتصاد النقدي والمالي للإسلام، الأولى في مكة المكرمة ١٩٧٨م، والثانية في إسلام أباد ١٩٨١م، وكذلك في مؤتمر المصارف الإسلامية واستراتيجيات التعاون الاقتصادي المنعقد في ألمانيا الغربية في بادن بادن عام ١٩٨٢م، والمؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الاسلامي المنعقد في اسلام أباد ١٩٨٣م، وتم إنتاج كتب ودراسات تزيد على اثنتي عشرة مطبوعة تضمنت الأبحاث والمناقشات التي دارت في هذه المؤتمرات والندوات. ولعل أهم الإسهامات الفكرية والعملية في هذا المجال هو ما قدمه مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني، الذي قدم اعتماداً على تقرير أعدته مجموعة من رجال الاقتصاد والمصارف، أول برنامج شامل ومنظم لمحق الربا من الاقتصاد الحديث. ويمثل هذا التقرير في نظري قمة الإسهامات الإسلامية المعاصرة في مجال تطوير نموذج اقتصادي بلا فائدة. وهو كذلك إتمام للعمل الأصلي الذي قام به رجال الاقتصاد المسلمون خلال تلك الفترة *.

* تُرجم هذا التقرير الى العربية، وصدرت طبعته الأولى والثانية عن المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي (جامعة الملك عبد العزيز)، جدة ــ المراجع.

ان تطوراً موازياً خلال العقد الماضي قد آذن بدخول المرحلة الثالثة التي برزت فيها جهود تطوير الأنشطة والمؤسسات المالية غير الربوية في القطاعين الخاص والعام. ففي الوقت الحاضر هناك ثمانية وثلاثون مصرفاً ومؤسسة مالية واستثمارية تعمل على غير أساس الفائدة في آسيا وافريقيا وأوربا. وهناك على الأقل اثنتان من هذه المؤسسات، وهما البنك الإسلامي للتنمية في جدة، ودار المال الإسلامي في جزر البهاما وجنيف، تعملان على أساس متعدد الجنسيات. ومع أن هذه المؤسسات لا يزال عمرها صغيراً جداً والطريق أمامها لا يزال طويلاً، الا أنها شاهد حيّ لنظرية التمويل الإسلامي.

ان الاقتصاد النقدي الإسلامي يدخل حالياً مرحلته الرابعة التي تتطلب اتباع أسلوب متكامل وانتقادي في النقود والمصارف في الإسلام، سواء كان ذلك على صعيد النظرية أو على صعيد التطبيق. فقد فتح الرواد الطريق، لكن الوقت الحاضر هو وقت البحث عن مزيد من التصفية والتطوير. ويواجه الاقتصاديون تحدياً، يتمثل في مراجعة الوضع كله، في ثلاثة مجالات على الأقل.

الأول: جمع الأعمال التي قام بها مختلف الاقتصاديين في مشهد شامل للنظام النقدي الإسلامي في مجمله، بدل التركيز على عناصر معينة في النقود والبنوك قد لا يكون بينها ارتباط في بعض الأحيان. فقد آن الأوان لتمييز الكليات من الجزئيات.

الثاني: إجراء مراجعة تقويمية للنماذج المختلفة التي قدمتها المصارف الإسلامية عبر السنين، وذلك من أجل تنقية النظرية وتحسين الممارسة، فهذا أوان اختبار النظريات وتقويم المؤسسات الناشئة على محك أهداف المصارف وبيوتات التمويل الإسلامية.

الثالث: إنه لأمر جوهري أن توضع نظريات وتطبيقات المصارف الإسلامية في إطار الاقتصاد الإسلامي والنظام الأخلاقي والاجتماعي الإسلامي، فإن أي عنصر من عناصر النظام الإسلامي ، مَهما كان مُهماً، لايمكنه أن ينتج النتائج المرجوة إذا ما ترك يعمل معزولاً عن العناصر الأخرى. فان مثل هذه العناصر لابد وأن تؤدي الى تغييرات أخرى مكملة للعملية، ولا يمثل محق الربا إلا جانباً واحداً من جوانب البرنامج الاقتصادي الإسلامي. ويتعين أن تَصحبه وتُقَوِّيه تغييرات أخرى محفزة وهيكيلية. فما العمل المصرفي الإسلامي الا جزء واحد من أجزاء العملية، وليس هو كل العملية ولا غايتُه كلَّ غايتها.

هذا الاسلوب المتكامل والتقويمي لابد وأن يؤدي الى تطوير نظرية شاملة للاقتصاد النقدي الإسلامي. ذلك أن هناك عدة فجوات في المعرفة والممارسة يتعين سدها. كما يجب تجريب أفكار جديدة مُصَفَّاة ومطورة. ولهذا أرحب بالعمل الحالي لأخي وزميلي الدكتور محمد عمر شابرا «نحو نظام نقدي عادل». وفي رأيي المتواضع ان تقرير مجلس الفكر الإسلامي بشأن إلغاء الفائدة من الاقتصاد، إذا كان هو العمل الذي توج المرحلتين الثانية والثالثة، فإن بحث الدكتور عمر شابرا يعلن بدء المرحلة الرابعة. وإنني لفخور بأن أسهم بتقديم عمله الرائد، وفخور كذلك بنشر هذا الكتاب، في سلسلة الاقتصاد الإسلامي التي تصدرها المؤسسة الإسلامية.

محمد عمر شابرا اقتصادي بارز وعالم إسلامي ملتزم، يمكن أن يرى فيه المرء اقتراباً من النموذج الجديد للثقافة الإسلامية، التي يلتقي فيها تيار المعرفة القديم والحديث. تلقَّى تعليمه في كراتشي (ماجستير في التجارة) وفي منيسوتا (دكتوراه)، وبهذا حصل على

أفضل تأهيل من المراكز الحديثة لتعليم الاقتصاد، وعمل بجدّ ونجاح لتعلم اللغة العربية ودراسة الإسلام من المصادر الأصلية. وشغل مراكز مهمة عديدة في التعليم والبحوث. فعلَّم الاقتصاد أستاذاً مساعداً ثم مشاركاً في الولايات المتحدة، وشغل وظيفة اقتصادي أول في معهد اقتصاد التنمية بباكستان، كما عمل أستاذاً مشاركاً في المعهد المركزي للبحوث الإسلامية في باكستان أيضاً. ومنذ تسعة عشر عاماً والدكتور شابرا يعمل مستشاراً اقتصادياً لمؤسسة النقد العربي السعودي. لذلك فإن خبرته واسعة في مجال التعليم والبحث وصياغة السياسات. وقد تخصص في الاقتصاد النقدي، وشارك في عدد كبير من المؤتمرات الدولية، بما في ذلك أغلب المؤتمرات والندوات، التي انعقدت حول الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، كما ساهم مساهمة مهمة في هذه المناسبات، ويمثل كتابه «نحو نظام نقدي عادل» لبَّ تفكيره وجوهر إسهامه في الموضوع.

وأرى هذا الكتاب فريدا في نقاط عديدة.

أولاها، انه أول دراسة شاملة ومتكاملة للنظام النقدي الإسلامي، فهو يعرض صورة كاملة للموضوع وليس فقط لبعض أجزائه. كما أنه يضع الاقتصاد النقدي الإسلامي في مكانه الصحيح، ويسد حاجة كبيرة، ويشكل علاجاً لحالة من الاسترخاء سادت الدوائر الإسلامية. يعرض الكتاب لموقف الإسلام من النقود والمصارف والمالية بأسلوب رصين وشامل وصحيح. ويكشف فجوات بعض الأساليب السائدة، ويمثل أيضاً تحذيراً، في أوانه، من المعالجات المجزأة.

ان تأكيد الدكتور شابرا على التغيير الهيكلي، وعلى الحاجة الى تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الاستغلال والظلم، وعلى ترابط العناصر المختلفة لبرنامج الحياة الإسلامي، لم يكن تذكرة في وقتها المناسب فحسب، بل يشكل كذلك جدولَ أعمالٍ فعالاً للإصلاح المستقبلي وإعادة البناء.

أما **الخاصة الثانية** لهذا العمل فهي التكامل بين النظرية والتطبيق، فقد استطاع الدكتور شابرا باقتدار أن يطور حكمة الإسلام من تحريم الربا، وأن يعرض بصرامةٍ أكاديميةٍ حيويةَ، بل تفوقَ، نظامِ التمويل بالمشاركة على غيره من الأنظمة. و لم يقوّم العمل المصرفي الإسلامي الحالي فقط، لكنه أتى أيضاً باقتراحات أصيلة لتحسينه وتمكينه من تحقيق الأهداف الإسلامية بفاعلية أعظم.

أما **الخاصة الثالثة**، فهي أن الكتاب أسهم في رفع مستوى الحوار الدائر حول الاقتصاد النقدي الإسلامي، وذلك بتحليله الصارم لبعض المفاهيم الرئيسية وتقويمه الناقد لبعض الأفكار الجديدة التي تم تطويرها خلال العقد المنصرم، وبمناقشته لبعض الاقتراحات الواردة في تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان، وبعرضهِ بعضَ النظرات الجديدة، والاقتراحات المتعلقة بالسياسة. وفي هذا الصدد أود أن أدعو القارىء بصفة خاصة للاشتراك في مناقشة الكاتب لشركة المساهمة ولإصلاح نظام مصفق (بورصة) الأوراق المالية، ولاحتياجات الحكومة الى الاقتراض، وللمؤسسات المالية غير المصرفية. كما أن فكرة الكاتب، حول هيئة ضمان الودائع وهيئة المراجعة المحاسبية للاستثمارات، تستحق اختباراً جاداً. وكذلك وجهات نظره، حول

خلق الائتمان وربط هذا الائتمان بتغيرات الأسعار، تستحق دراسة جادة، إذ لايمكن أن يؤخذ ذلك على أنه الكلمة الأخيرة، فقد يرى بعضنا الاستمرار في إبداء تحفظاته المخلصة.

وأخيراً فإنني أعتبر الملحَقيْن في آخر الكتاب بمثابة إسهام هو غاية في الأهمية . الأول حول «الربا في القرآن والحديث والفقه» ليس عملاً علمياً رائعاً فحسب، بل هو كذلك بيان قد يحسم أخيراً ذلك النزاع المشهور حول مفهوم الربا.

أما الملحق حول المضاربة، والشركة، وشركة المساهمة، فيقدم منطلقاً مفيداً للاقتصاديين الذين لايستطيعون الوصول الى المصادر.

لقد تم إيضاح المفاهيم بحيث أصبح من الممكن استخدامها لبنات لبناء تطوير مؤسسات اقتصادية إسلامية، في شكل تركيبات وترتيبات جديدة.

ومع أن الكتاب يغطي مجالاً واسعاً في الاقتصاد النقدي، الا أن المناقشة حول العلاقات النقدية الدولية، وكيفية تطهيرها من الربا وأشكال الاستغلال الأخرى، لا تزال تحتاج الى تطوير وتقوية وتوسعة في جوانب عديدة. وإنني لعلى يقين من أن الدكتور شابرا وغيره من رجال الاقتصاد المسلمين سيستمرون بمزيد من الحيوية في مواجهة تحدي النظام النقدي العالمي، وفي تطوير النظام النقدي الدولي الخالي من الربا بما يؤدي الى نشوء نظام اقتصادي عالمي عادل.

١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م

مقدمة المؤلف للطبعة العربية الأولى

الحمد لله تعالى على مالاقاه الكتاب، في طبعته الإنكليزية المنشورة من المؤسسة الإسلامية، ليستر، بالمملكة المتحدة البريطانية، من ترحيب حارّ. وإذ يقدم المعهد العالمي للفكر الإسلامي هذه الترجمة العربية للإخوة القراء، أرجو أن تنال الترحيب نفسه، وأن تساعد على تعزيز الصحوة الإسلامية التي تتخذ يوماً فيوماً في العالم الإسلامي بحمد الله مزيداً من الزخم والقوة.

واني لأنتهز هذه الفرصة لأشكر للمعهد العالمي للفكر الإسلامي مبادرته الطيبة لترجمة هذا الكتاب الى العربية. وأخص بشكري الإخوة عبد الرحمن بن عقيل، والدكتور أحمد توتونجي، والدكتور عبد الحميد أبو سليمان، لاهتمامهم الكبير به. وأشكر كذلك للأخ سيد سكر قيامه بالمهمة الصعبة في إعداد المُسَوَّدَة الأولى للترجمة.

على أني أخص بالتقدير الكبير الأخ الدكتور رفيق المصري، على ما تحمله من متاعب في مراجعة هذه الترجمة، بكل عناية ودقة وشمول. وقد دارت بيني وبينه مناقشات حول عدة جوانب منها، كشفت لي عن عمق معرفته، وتمكنه من الموضوع واللغة. ومن حسن الحظ أنه قَبِل النهوضَ بهذه المهمة، واستطاع أن يوفر الوقت لهذه المراجعة الجادة والشاملة. وقد علق في الحاشية على بعض أفكاري، فأضفت ملحقاً هو الملحق الثالث الى هذه الطبعة العربية ضمنته إجاباتي عن بعض تلك التعليقات.

كما أضيفت الى هذه الطبعة مراجع عربية مختارة فوق المراجع الانكليزية.

وقد تكرم الأخ الدكتور محمد أنس الزرقاء بالقراءة الأخيرة للترجمة ، لمزيد من الاطمئنان الى أن جهداً لم يُدَّخر في التحقق من أنها دقيقة فنياً، وسهلة القراءة ، ومعبرة عن معنى النص الإنكليزي تعبيراً صادقاً وأميناً.

وَلْنضرعْ الى الله أخيراً بأن يعيننا جميعاً على تحقيق السرعة المطلوبة للصحوة الإسلامية، وأن يُرِيَنا في هذه الحياة بركة مجتمعٍ تطبق فيه تعاليم الإسلام في الاقتصاد.

محمد عمر شابرا

الرياض — ١٤٠٧هـ
١٩٨٧م

مقدمة المؤلف للطبعة الانكليزية

الإسلام منهج حياة متوازن ومتماسك، هدفه تحقيق فلاح البشر، بإقامته التوازن بين الحاجات المعنوية والمادية لبني الإنسان، وبتحقيقه الفعلي للعدالة الاجتماعية الاقتصادية وللأخوة في المجتمع الإنساني. وتتكرر الدعوة الى هذا العلاج المتوازن والعادل خمس مرات في اليوم من مئذنة كل مسجد. لقد بدأ المسلمون في الاستجابة مرة أخرى الى هذا النداء، فكانت الصحوة في العالم الإسلامي. وهذه الصحوة نلمسها أيضاً في الحقل الفكري. فهناك كمّ متزايد من الكتابات عن الإسلام. ولما كان الإصلاح الاقتصادي وإعادة التنظيم من المكونات المهمة للصحوة الإسلامية، فإن النظام الاقتصادي في الإسلام قد لقي أيضاً اهتماماً متزايداً. وبما أن إلغاء الفائدة من الملامح الأساسية للإسلام، فإن تصميم نظام نقدي ومصرفي خالٍ من الفائدة يمثل التحدي الأعظم لرجال الاقتصاد المسلمين. ولحسن الحظ لقي هذا الموضوع أعلى قدر من الاهتمام.

لقد أنجز عدد من العلماء عملاً رائداً في مجال النقود والمصارف الإسلامية. ومن غير الممكن أن نقدم قائمة كاملة. لكننا نذكر من بين الأسماء البارزة السيد أبو الأعلى المودودي والدكتور أنور إقبال قريشي، والشيخ محمود أحمد، ونعيم صديقي، والدكتور محمد عُزَيْر، والدكتور محمد نجاة الله صديقي من شبه القارة الهندية؛ والدكتور عيسى عبده، والدكتور محمد عبد الله العربي، والدكتور أحمد النجار، ومحمد باقر الصدر، والدكتور سامي حمود من العالم العربي. إن تأسيس مصارف إسلامية في العديد من البلدان الإسلامية، وكذلك إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، قد عزز أيضاً مناقشة أهمية دراسة

العمل المصرفي الإسلامي. ولقد أسهمت أنظمة هذه المصارف وتقاريرها ومنشوراتها بدرجة عظيمة في فهم عملياتها والمسائل المتصلة بها.

أما المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في شباط (فبراير) ١٩٧٦م، فقد كان له دور المنشط لدراسة الاقتصاد الإسلامي بوجه عام، والاقتصاد اللاربوي القائم على مبدأ المشاركة بوجه خاص. ولابد هنا من التنويه بالدور الرائد الذي لعبه الأستاذ خورشيد أحمد والدكتور محمد عمر الزبير والدكتور عبد الله عمر نصيف في ذلك المؤتمر. وتبع ذلك المؤتمر مؤتمرات أخرى وندوات عقدت في مكة المكرمة ولندن وانديانا بوليس واسلام أباد ودبي وأبو ظبي وبادن بادن والكويت ودكا. وأتاحت هذه المؤتمرات والندوات بلاشك لقاءات طيبة للمناقشة الأمينة والمفتوحة لمختلف المسائل ذات الصلة، وساعدت الى حد كبير على زيادة فهم الموضوع. وأصبح هناك عدد من المجلدات في متناول الأيدي تتضمن صياغة منقحة للبحوث المقدمة لتلك المؤتمرات والندوات. وتشكل هذه البحوث دون شك غذاء فكرياً لكل العاملين في هذا المجال.

ولكن ليس هناك حتى الآن إلا عمل قليل جداً لوضع مسألة منع الربا في أفق أرحب من الاقتصاد، بهدف بيان قوىٰ نظامٍ قائم على المشاركة فقط، وكذلك لإظهار الكيفية التي يمكن أن يعمل بها هذا النظام.

فهذا الكتاب يمثل محاولة متواضعة في هذا الاتجاه، استندت بشكل طبيعي على بعض اللبنات المهمة من العمل الذي سبق إنجازه.

ويتعين أن نعي أن إلغاء الربا ليس هو الأمر الإسلامي الوحيد، بل هو جزء من الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، وجزء لا يتجزأ من مجموعة من القيم المتداخلة والمتلاحمة. وبناء على ذلك فإن المشكلة ليست هي مشكلة إزالة الربا من النظام التقليدي، لكنها مشكلة إدخال نظام جديد.

وهدف هذا الكتاب هو بيان ماهية النظام الإسلامي، ولماذا لايقتصر دور هذا النظام على تأمين العدالة، بل يسهم إيجابياً في تخصيص الموارد، والتكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي، والاستقرار.

* * *

أود هنا أن أسجل امتناني للدكتورين محمد أنس الزرقاء ومحمد نجاة الله صديقي اللذين ناقشت معهما عدداً من القضايا ذات الصلة بالكتاب. وأفدت فوائد غنية من آرائهما المتبصرة. وقد راجع مسودةَ الكتاب عددٌ من العلماء، وقدم كل من الأخوين المذكورين والأستاذ فولكر نينهاوس تعليقات مفصلة وثاقبة. كذلك طرح كل من الدكتور ضياء الدين أحمد والدكتورة تروت ووهلرز شارف والدكتور هـ. الباخ بعض الملاحظات المفيدة. فساعد ذلك مساعدة كبيرة على تحسين المسودة وتقوية العرض، حتى ولو لم أتفق معهم في الرأي. واستفدت في ترجمة نصوص القرآن من ترجمات عبد الله يوسف علي ومحمد مارمادوك بيكتال، و أ.جـ. آربري دون أن أتقيد بأي منها، وكان للتعليقات التي أبداها الدكتور ظفر إسحاق أنصاري، حول ترجمة نصوص القرآن والحديث والفقه الواردة في الملحق الثاني ومسرد المصطلحات العربية، الفضل في إجراء عدد من التحسينات القيمة. ويرجع الفضل كذلك الى الدكتور عبد الوهاب بوس في التحرير

الفني للمخطوط، والى السيد ي.ر. فوكس لمتابعته في المطبعة. الا أنني مسؤول وحدي عن الآراء الواردة في الكتاب، ولا يتحمل أي من العلماء الذين ورد ذكرهم، ولا المؤسسة التي أعمل فيها مسؤولية هذه الآراء.

ولا ريب أن الإسهام الذي قدمته زوجتي، خير النساء، هو كالأساس لا يراه المراقب العادي. كما أن فضل أمي وأخي إبراهيم (رحمهما الله) وأخي عبد الرحمن، في تعليمي في البداية وتربيتي بعد وفاة والدي، يستحق الإشادة به. فجزاهم الله سبحانه وتعالى خير الجزاء على ما فعلوه. وأخيراً أشكر السيد مبين أحمد لما قدمه من مساعدة في مجالي البحث والسكرتارية بفعالية أثناء إعداد الكتاب.

وعلي أن أنوه في النهاية بأنني كتبت بعض الألفاظ العربية باللغة الانكليزية، ولكني لم أضبط بالشكل حروف هذه اللغة لبيان اللفظ العربي بياناً دقيقاً الا حيث كان ذلك ضرورياً، وذلك لتجنب تحميل الكتاب بعبء إضافي.

محمد عمر شابرا

الرياض :
الجمعة ١٢ ربيع الأول ١٤٠٤هـ.
١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣م.

آفاق الموضوع

﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس لِيُذيقَهم بعضَ الذي عملوا لعلَّهم يَرجعون﴾.

(سورة الروم ٤١)

«لقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة من عدم الاستقرار غير العادي... ولم يعد مساره المستقبلي مؤكداً على الاطلاق»، هذا ما كتبه هيلموت شميت منذ حوالي عقد مضىٰ [١]. أجل لقد ترسخ عدم الاستقرار، واستمر عدم اليقين، وبعد أن مر الاقتصاد العالمي بآلام معدلات التضخم المرتفعة والمزعجة، شهد ركوداً عميقاً، كما شهد معدلات بطالة لم يسبق لها مثيل، زاد من حدتها ارتفاع مستويات معدلات الفائدة الفعلية وتقلب أسعار الصرف تقلبات غير صحية.

ومع أن هناك بوادر تحسن، إلا أن حالة عدم اليقين لا تزال سائدة. وتستمر معدلات الفائدة الحقيقية مرتفعة، ويتوقع لها مزيد من الارتفاع، وهو ما يثير المخاوف من إجهاض ذلك التحسن. ويزيد من حدة هذه الأزمة وجود الفقر المدقع، وسط الوفرة، في كافة البلدان، ووجود أشكال مختلفة من الظلم الاقتصادي الاجتماعي،

---

(١) هلموت شميت (رئيس وزراء سابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية)، «هيكل الناتج العالمي» — فورين أفيرز — نيسان (أبريل) ١٩٧٤م، ص ٤٣٧.

وعجوز كبيرة في موازين المدفوعات، وعدم قدرة بعض الأقطار النامية على خدمة ديونها المذهلة، وربما يميل أغلب رجال الاقتصاد الى الاتفاق مع قول القائل بأنه «ليس ثمة أي نظرية سابقة تبدو قادرة على تفسير الأزمة الحالية للاقتصاد العالمي» [٢].

جذور الأزمة

تشير هذه المشكلات الملحة والثقيلة إلى أن هناك خطأ كبيراً في موضع ما. فما ذلك الخطأ؟ يتوقف الجواب الى حد كبير على فلسفتنا الأساسية للحياة، فهي التي تتحكم بتحليلنا للأسباب الكامنة وراء هذه المشكلات. ولا تكون المعالجة فعالة الا اذا تناولت أساس الأزمة. فمن الخطأ الشائع ارتكابه أن نبحث عن مصدر الأزمة في أعراضها وهي: الاختلالات الهائلة في الموازنات، والتوسع النقدي المفرط، والعجز الكبير في موازين المدفوعات، وظهور الاتجاهات الحمائية، ونقص المعونة الأجنبية، وعدم ملاءمة التعاون الدولي. فتكون النتيجة أن تصبح وسائل العلاج المعتمدة كالمسكّنات، تخفف من حدة الأزمة تخفيفاً مؤقتاً فحسب، لتعود هذه الأزمة الى الظهور بعد زمن قصير، أكثر عمقاً وأشد خطورة.

إن الأقطار الإسلامية لا تختلف عن غيرها في هذا الباب، فهي تواجه نفس المشكلات التي تواجهها الأقطار الأخرى، ذلك بأنها تقلد الغرب تقليداً أعمى في كل شيء، وترتكب نفس الخطأ في اعتبار الأعراض فقط، وليس فيها أي جهد جاد لمعرفة المصدر الأساسي لمشكلاتها، واختيار استراتيجية ملائمة لحل هذه المشكلات في ضوء

(٢) هنري كيسنجر «إنقاذ الاقتصاد العالمي»، نيوزويك، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، ص١٦.

قيمها الخاصة ومعتقداتها.

إن جذور الأزمة في المنظار الإسلامي تبدو أعمق من ذلك، ولا يمكن حل المشكلات من خلال تغييرات تجميلية فقط. بل هناك حاجة الى إصلاح شامل، لأن الهدف هو الصحة الاجتماعية النابعة من صميم الوعي الإنساني المصحوب بالعدالة والاستقامة في كافة مستويات التفاعل البشري. ولا يمكن أن تتحقق هذه الصحة دون تحول أخلاقي للفرد والمجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد.

فللكائنات البشرية احتياجات مادية وأخرى روحية، وتعتمد سعادتها الحقيقية على تلبية هذه الاحتياجات تلبية متوازنة. فتحتَ وطأةِ الانحلال الأخلاقي المستمر وسيادة النزعة الاستهلاكية، اختل التوازن في التصرفات والميول، فكان هناك حرص شديد على امتلاك السلع المادية، وعلى تلبية الحد الأقصى من الرغبات، لم يقابله إلا اهتمام قليل جداً بالاحتياجات الإنسانية، أو بطبيعة ونوعية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها لتلبية هذه الاحتياجات، أو بتوزيعها توزيعاً عادلاً على كافة أفراد المجتمع.

إن تلبية الحد الأقصى من الرغبات من خلال معدل «مرتفع» للنمو الاقتصادي ، قد اصبحت الهدف الأول للحياة في كافة أنحاء العالم. وتم توجيه الجهاز الإنتاجي كله توجيهاً مباشراً أو غير مباشر لتحقيق هذا الهدف، بغض النظر عما إذا كانت هذه الرغبات ضرورية أو غير ضرورية للوفاء بالحاجات الإنسانية، ولتحقيق الرفاه البشري العام. فهناك تشكيلة هائلة من الرغبات غير المشروعة، منها الإباحية، ومنها «الموضات» الخاوية من الهدف والتغييرات غير الضرورية في

«الموديلات». ويجري تثبيت هذه الرغبات بشكل منظم عن طريق الدعاية المستمرة. هذا ما لاحظه غالبريت بقوله «ان كافة أشكال إقناع المستهلك تؤكد على أن استهلاك السلع هو أعظم مصدر للسرور، وأعلى مقياس للإنجاز البشري»[٣]. لذلك يتم حالياً تعزيز الرموز المزيفة للأبهة، وجُعلت الرغبات بلا حدود، وغير قابلة للإشباع، بالمقارنة مع الاحتياجات البشرية الفعلية [٤]. ونتيجة لذلك لاحظ تاوني بحق، «أن جزءاً من السلع التي يتم إنتاجها سنوياً، ويطلق عليها اسم الثروة، ليست بالمعنى الدقيق للكلمة إلا هدراً، لأنها تتكون من مواد، بالرغم من احتسابها جزءاً من دخل الأمة، الا أنه كان من الواجب عدم إنتاجها أصلاً، حتى يتم إنتاج مواد أخرى بوفرة كافية، أو عدم إنتاجها بتاتاً»[٥].

إن الاستهلاك التفاخري لا يخلق مع ذلك الا إشباعاً مؤقتاً. فبدون أي معنى أو هدف للحياة، نجد أن «الموضات» و «الموديلات» لاتستبدل إلا صنفاً فارغاً بصنف آخر، وسرعان ما تصبح السلعة الاقتصادية المُرضية تماماً في لحظة من اللحظات سلعةً متقادمة.

---

(٣) ك . غالبريث «الدولة الصناعية الجديدة» (نيويورك ــ نيو أمريكان ليبراري ١٩٧٢م)، ص ١٥٣.

(٤) استخدم رجال الاقتصاد عدداً من التعبيرات لوصف هذه الظاهرة. وتتضمن هذه التعبيرات تعبير تأثير عربة الموسيقى bandwagon effect، أو تأثير محب الظهور snob effect أو تأثير فبلن Veblen. وللحصول على تعريفات ممثلة لهذه التعبيرات، انظر هارفي ليبنشتاين: ما وراء الإنسان الاقتصادي (كامبريدج، ماس، هارفرد يونيفرستي برس ، (١٩٧٦) ص٥١ ، ٥٢

(٥) هـ . تاوني ــ مجتمع حب الاكتساب (نيويورك: هاركورت بريس، ١٩٤٨) ص ٣٧، ٣٨. انظر أيضاً صموئيل باولز ورفاقه «ما وراء الأرض القاحلة بديل ديموقراطي للهبوط الاقتصادي» (غاردن سيتي، نيويورك، آنكور برس / دوبلداي ١٩٨٣) ص ١٧١.

وللحفاظ على متعة الشراء يتنافس الأفراد في تملك الأشياء المادية، فلا يبقى لهم إلا وقت قليل للمناشط الروحية، وتربية الأطفال، والتضامن الاجتماعي، حتى صار كثير منهم يلجأ الى الرشوة والى طرق الكسب غير المشروع، والى حرمان الآخرين من نصيبهم المشروع من نعم الله.

ولم تخلصنا الثروة المتزايدة من التفاوت بين الناس. فقد اتسعت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء. ولم تشبع تماماً بعض الحاجات الأساسية للفقراء، كالغذاء والكساء والتعليم والصحة والسكن. وثارت مشكلات جديدة للفقراء بسبب التضخم وتلوث البيئة، مما زاد من سوء أحوالهم، وبهذا أصبحت فكرة المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي موضع هجوم. وفضلاً عن ذلك لم يكن النمو ثابتاً ولا مستمراً، بل تقطعته حالات الركود والبطالة، التي كانت سيئة على الجميع، ولكن تأثيرها على الفقراء أقسىٰ وأعتىٰ.

ولم تسهم الزيادة الظاهرية في حجم السلع والخدمات، في زيادة السعادة الإنسانية، ذلك لأن السعادة ماهي إلا ثمرة لسلام القلب (النفس المطمئنة بلغة القرآن الكريم)، الذي لا يتبع الرخاء المادي فقط، بل الاطمئنان الروحي أيضاً. فهذا لا يتطلب إشباع كافة الحاجات الفسيولوجية الأساسية للجسم البشري، وتأمين أسباب الراحة الضرورية فحسب، بل يتطلب أيضاً القوة الأخلاقية، وغياب التوترات، والوفاء بالتزامات المرء تجاه نفسه وتجاه المجتمع. وفي غياب القوة الأخلاقية تصبح الممتلكات المادية الهدف الوحيد للحياة. وعندئذ فإن الإشباع لا يبقى مجرد دَالَّة لما يملكه أحد الأفراد فحسب، بل لما يملكه الآخرون أيضاً. ان التوزيع غير العادل للدخل، مصحوباً بحب الظهور لدى فئة طلائع الاستهلاك، يجعل المرء على الدوام متذمراً

وغير سعيد. ولا يحس معه بالرضا على الإطلاق، فهو إما غير قادر أو غير راغب في الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين. وبهذا يضعف التضامن الاجتماعي، وينحل المجتمع، ويزداد انتشار أعراض الفوضى، مثل الإحباط والإجرام وتعاطي المسكرات والطلاق والتباعد بين الآباء والأبناء والأمراض العقلية والانتحار. يقول ميشان «ان التوتر صار في كل مكان أجلى من الانسجام، والتنافر أظهر من التناسب»[٦].

دور النظام المصرفي

ان الأعراض المصاحبة للرغبات غير المحدودة قد قللت من معدل الادخار، ولم تكن لتكسب قوة لولا أن النظام المصرفي، وهو أحد المراكز العصبية المهمة للاقتصادات الحديثة، قد صار متواطئاً في هذه العملية. فمنذ الحرب العالمية الثانية لعب هذا النظام دوراً حاسماً في تمكين كل من القطاعين العام والخاص من إدامة طلباتهما النهمة على الاقتصاد. وقام النظام المصرفي بوظيفة مزدوجة، وهي خلق وإشباع شهوة الاقتراض، وذلك بتسهيل الوصول الى الائتمان ، فمولت الحكومات إنفاقها المفرط بجرعات كبيرة من عجوز الموازنة، كما تم سد هذا الانفاق قليلاً أو كثيراً، بالاقتراض من المصرف المركزي (طبع النقود)، مما أدى إلى تناقص معدل الادخار في القطاع الخاص على نقصه. ولما زاد القطاع الخاص من إنفاقه الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء، قامت المؤسسات المالية بتلبية الطلب المتزايد على الائتمان، من خلال خلق الودائع. وتعاونت المصارف المركزية بعضها

---

(٦) أ . جـ . ميشان، تكاليف النمو الاقتصادي (هارموند سويرث ميدلسكس بنغوين بوكس ١٩٧٣) ، ص ٢٠٤.

مع بعض في هذه العملية، عن طريق التوسع في إصدار النقود ذات الطاقة العالية. ولما كانت الموارد الطبيعية محدودة، فإن عرض السلع والخدمات لم يستطع مجاراة الطلب عليهما، فنشأت فجوة بين التوقعات وتلبيتها، فأدى ذلك الى نشوء التوترات، التي تعمقت وترسخت في المجتمعات الحديثة. وأدت هذه الفجوة بدورها الى تسريع معدل التضخم، الذي أصبح الآن واحداً من أكبر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي [٧]. نعم حدثت تقلبات في معدلات التضخم، الا أن هناك اتجاهاً عاماً يعبر عن ارتفاع مستمر في هذه المعدلات.

وبالإضافة الى زيادة حدة الدورات التجارية، لعب النظام المصرفي أيضاً دوراً كبيراً في تعزيز الفوارق الاقتصادية. والى جانب ما في هذه الفوارق من ظلم اجتماعي، فإنها شوهت توزيع الموارد، إذ زاد إنتاج السلع والخدمات للأغنياء، وهو إنتاج باهظ التكاليف وغير ضروري، ونقص إنتاج السلع والخدمات الموجهة للفقراء، وهو إنتاج قليل التكلفة وضروري. وهذا يخل بمبدأ الكفاءة أو العدالة في إدارة الاقتصاد. فإن النظام الاقتصادي الأفضل كما أوضح غالبريت «هو النظام الذي يفي بمعظم ما يريده معظم الناس»[٨]. وفي إطار

---

(٧) منذ بداية القرن الثامن عشر، وحتى عشية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك تقلبات كبيرة في الأسعار، لكن الزيادة الشاملة كانت صغيرة نسبياً، حوالي ٣٣٪، خلال مدة تزيد على قرنين من الزمان. وفي الأربعينيات تضاعفت الأسعار تقريباً. وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٢، ارتفعت الأسعار العالمية الاستهلاكية أكثر من سبع مرات ونصف، في حين تضاعفت الأسعار في البلدان الصناعية حوالي خمسة أضعاف. (لمعرفة الأسعار منذ ١٩٥٠، انظر صندوق النقد الدولي: **الإحصاءات المالية الدولية**، اصدارات سنوية مختلفة. ولمعرفة الأسعار للفترة قبلها، انظر «ذي ايكونوميست» ١٣ تموز (يوليو) ١٩٧٤م، المعاد نشرها في كتاب وليم ريس موغ: **عهد الإرهاب: أزمة التضخم العالمي**، لندن: هاميش هاميلتون ، ١٩٧٤، ص٦٩).

(٨) جون ك. غالبريت: الاقتصاد والمقصد العام (نيويورك: نيو امريكان ليبريري، ١٩٧٥)،ص٣.

التعاليم الإسلامية، يحسن أن نضع كلمة «مايحتاجه» بدل كلمة «ما يريده» الواردة في العبارة.

ان النظرية الاقتصادية، سواء منها الكلاسيكية الحديثة أو الكينزية، قد أعطت انطباعاً بأن المزاوجة بين السياسات المالية والنقدية يمكن أن توجد أسعاراً مستقرة نسبياً عند نقطة قريبة من التوظيف الكامل لقوة العمل. ومع ذلك فإن المزج السليم بين السياسات المالية والاقتصادية، لم يطبق عملياً على العموم. فالحكومات بصفة عامة غير قادرة أو غير راغبة في إلغاء أو خفض عجز الموازنة، الذي هو، طبقاً «للحكمة التقليدية»، المنبع الأساسي للنمو المرتفع.

فهو يقدم النقود ذات القوة العالية الى النظام المصرفي، الذي يقوم بدوره في اللعبة التوسعية، عن طريق توسيع الائتمان. ويتسارع معدل التضخم، وتزداد إشارات الخطر. فيتبع ذلك فترة يسودها التقييد المالي والنقدي، بما يؤدي الى رفع أسعار الفائدة وركود الاقتصاد، الى جانب تحميل الحكومة والقطاع الخاص عبئاً ثقيلاً لخدمة الدين. وتحت تأثير انتقاد وسائل الإعلام وضغط الجمهور، تعود السياسات التوسعية مرة أخرى الى الظهور. لهذا أصبحت السياسات النقدية والمالية مشلولة تقريباً.

المأزق

في ظل الموارد المتاحة حالياً، ليس من الممكن إشباع طلبٍ على السلع والخدمات، تدعمه بشكل مصطنع نزعة استهلاكية، وتموله عجوز كبيرة في الموازنات والسياسات النقدية التوسعية، مما يكون نتيجته الواضحة حرارة تضخمية يتبعها ركود اقتصادي. فإذا لم تتغير

الأخلاق ولم يتغير الفكر الاقتصادي، فإن أي جهد تقوم به الحكومات إنما يعزز في الواقع الركود والبطالة والقلاقل. ولا يمكن للنظم الديمقراطية ولا الديكتاتورية أن تجابه ذلك إلا لفترة قصيرة.

وعلى هذا الأساس، فإن المأزق الاقتصادي الذي يواجه المجتمع الرأسمالي الحديث قد نشأ نتيجة تمازج ثلاث قوى أساسية، تبدو في الظاهر منسجمة، ولكنها في الواقع متناقضة، مالم تصاحبها في الوقت نفسه إصلاحات مؤسسية ووازع من القيم الروحية. وهذه القوى الثلاث طبقاً لدانييل بِل، هي «الشهوات البرجوازية» و «الحكومة الديمقراطية» و «الأمزجة الفردية»[٩]. فالشهوات البرجوازية تعزز الميل الى التملك، وتخلق طلباً نهماً مستمراً على السلع والخدمات، لايمكن إشباعه بالموارد المتاحة، لا في الدول المتقدمة ولا في الدول النامية. فهذا الطلب لايمكن الحد منه إلا بمساعدة القيم الأخلاقية والإصلاح المصرفي، وذلك بإشباع ما يوصف بأنه «ضروري» و «فعال»، واستبعاد أو تقليل ما هو غير ضروري أو غير فعال [١٠]. والحكومة الديمقراطية، بالرغم من أنها مرغوبة في حد ذاتها، إلا أنها في غياب الوازع الأخلاقي، تغري جمهور الناخبين بزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية على أنها حق طبيعي له، وتغري المرشحين بأن يقدموا وعوداً بأكثر مما هو ممكنٌ أو مُجْدٍ. وتنطبق هذه الأغراض حتى في الدكتاتورية، لأن الدكتاتور يحاول أيضاً إرضاء الجماهير، حفاظاً على سلطته. أما «الأمزجة الفردية» فهي تدافع عن فكرة الحرية الشخصية،

---

(٩) انظر دانييل بيل: التناقضات الثقافية للرأسمالية (لندن: هانيمان ١٩٧٦)، ص ٨٠.

(١٠) لقد عرَّف لبنشتاين الطلب الوظيفي (سبق ذكره ، ص ٥١ ــ ٥٢) على أنه جزء من الطلب على سلعةٍ ما، ينشأ عن الخصائص الذاتية لهذه السلعة. أما الطلب غير الوظيفي، فقد عرفه بأنه جزء من الطلب ينشأ عن عوامل أخرى غير خصائص السلعة.

ولكنها تقاوم وتتهرب من المسؤوليات والتضحيات الاجتماعية الضرورية التي يتطلبها الرفاه الاجتماعي والنمو المتوازن.

والماركسية ليس بوسعها أن تقدم حلاً، لأن السبب الحقيقي للمشكلة الإنسانية ليس الصراع الطبقي، بل هو الانحلال الخلقي. ولا شك أن الماركسية قد لعبت دوراً خطيراً في نسف الأخلاق، كما فعلت النزعة الاستهلاكية. فإن «اليد الخفية» للسلطة القسرية للدولة، مع انها ضرورية الى حد معين، لكن لايمكنها بمفردها أن تلعب الدور الذي يمكن أن يلعبه إصلاح الإنسان. لذلك أخفق النظام الجماعي في حل أغلب المشكلات التي تواجهها الرأسمالية. فلئن تم الحد من الحرية الفردية، الا أن ذلك حدّ أيضاً من الحافز الإنساني ومن الكفاية الاقتصادية. وحتى الآن لم تتحقق العدالة الاقتصادية الاجتماعية التي هي دعوى وجود النظم الدكتاتورية.

البعد الإنساني

تشكل الكائنات البشرية العناصر الحية التي لا غنىٰ عنها للنظام الاقتصادي. وهذه الكائنات البشرية تمثل «اللاعبين الأساسيين»، فإذا لم يتم إصلاح هذه الكائنات، فلا يمكن لشيء أن يؤدي عمله، سواء كان ذلك هو «اليد الخفية» أو «اليد المرئية». وفي المقابل، يتلقى الأفراد حوافز من النظام الاقتصادي ومؤسساته، ولا يمكن لأي إصلاح روحي أن يكون ذا معنىٰ إلا إذا نفذ هذا الاصلاح الى النظام الاقتصادي أيضاً، وأزال منه كل مصادر الظلم والاستغلال وعدم الاستقرار.

ان ما نحتاج إليه، لهذا السبب، هو السمو الأخلاقي للفرد، من

خلال عقيدة تغير نظرته الكلية الى الحياة، وتحثه على التصرف الصحيح طبقاً لقيم خالدة معينة، ويتعين أن تعزز هذه العقيدة الأخوة الإنسانية، بتحقيق المساواة الاجتماعية بين كافة الأفراد، وإزالة الظلم الاقتصادي الاجتماعي، والتوزيع غير العادل للدخل والثروة. ولابد أيضاً لهذه العقيدة من أن تكفل نظاماً اقتصادياً عادلاً وإحسانياً يعيد للإنسان كرامته، ويؤمن له عملاً ومستوى معيشياً طيباً. كما يتعين على هذه العقيدة تهيئة مناخ اجتماعي، يقلل من الحث على زيادة الاستهلاك. ويتعين عليها كذلك أن تحد من الفساد ما أمكن، ومن الهدر، وأن تعزز التوازن بين الطلب على الموارد وعرضها. كما ينبغي لها أن توجه كافة الموارد الوطنية المتاحة الى إنتاج السلع والخدمات المطلوبة لتحقيق الإشباع «المتوازن» لكافة الحاجات الفردية والوطنية، دون تشجيع الإسراف، أو توليد حرارة تضخمية. ويجب على هذه العقيدة أن تشجع على تحقيق معدل نمو اقتصادي معتدل ومستمر على المدى البعيد، دون حدوث تقلبات حادة. ومع ذلك فإن معدلاً واقعياً للنمو الاقتصادي قد لا يساعد على الحد من البطالة، إلا إذا كان هناك تحرك في الوقت نفسه نحو تقنية تغري بالعمالة الكاملة، أو على حد تعبير شوماكر «تقنية ذات وجه إنساني»[11]. وقد يتطلب ذلك تحويل الاهتمام من طرق الإنتاج ذي الحجم الواسع الى طرق الإنتاج ذي الحجم الصغير والمتوسط.

لايمكن لأي نظام اقتصادي الحفاظ على سلامته وحيويته، ولا أن يسهم إيجابياً في تحقيق أهدافه الاقتصادية الاجتماعية، دون دعم نظام نقدي ومصرفي عادل. لذلك فإنه يتعين إصلاح هذا النظام، لتجنب

(١١) ف. شوماكر: الصغير جميل (لندن: بلوند آند بريجس ١٩٧٣)، ص ١٨.

حالات الافراط والاختلال التي تعزز اللامساواة والاستهلاك المفرط والتوسع النقدي غير السليم، مما يؤدي في النهاية الى الإضرار بالجميع. وعلى هذا النظام ألا يشجع الأعمال كبيرة الحجم إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة لها، بل عليه أن يدعم على وجه العموم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهل يمكن تصميم مثل هذا الإطار الصحيح والسليم للنقود والمصارف ؟ إن الهدف الأول لهذا الكتاب هو بيان إمكان ذلك في ضوء التعاليم الإسلامية.

البرنامج الإسلامي

للإسلام مزايا فكرية تمكنه من تقديم برنامج لحل عادل وعملي للمشكلات التي تواجهها الأقطار الإسلامية، ويواجهها الجنس البشري كله، وذلك بشرط توافر الإرادة السياسية الضرورية لغرس تعاليمه وإقامة إصلاحاته. ولما كانت اقتصادات أغلب الأقطار الإسلامية لا تزال في مرحلة التشكُّل، فإنه لن يصعب على المسلمين كثيراً أن يُعِدُّوا تصميماً جديداً لاقتصاداتهم ولأنظمتهم المصرفية. لكن مع مرور الزمن قد تزداد عليهم صعوبة تنفيذ الإصلاحات التي يتطلبها النظام الإسلامي.

إن الإسلام عقيدة شاملة، تستند الى مفهوم وحدانية الإله، وهو مفهوم يسهل فهمه وتعقُّله. وتتمثل هذه الوحدانية في الدعوة الواضحة للأخوة بين البشر، وليست هذه الدعوة مجرد شعار فارغ، بل هي مفهوم نابض بالحياة، يجعل المساواة الاجتماعية بين البشر، سواء أكانوا بيضاً أم سوداً، وعلى اختلاف طبقاتهم، عنصراً أساسياً من عناصر الإيمان. إن الإسلام يزودنا بالقيم والمؤسسات التي تساعدنا

على تحقيق حلمٍ طالما كان عزيزاً علينا، حلم مجتمع مسؤول، يُسأل فيه كل فرد أمام الله: كيف عاش، وكيف سلك في هذا العالم ؟ إن الإسلام يحمل الإنسان رسالة الوجود الأخلاقي، التي تعتبر الرفاهية المادية وسيلة لا غاية.

.إن الإسلام يؤمن نظاماً اقتصادياً يأمر بالاستفادة من الموارد التي امتن الله بها لتلبية الاحتياجات الأساسية لكل الناس ولتوفير ظروف عيشهم الشريف. إن الإسلام ينظر الى الثروة بين أيدي البشر على أنها وديعة من الله، والاستفادة منها بشكل سليم هي اختبار للإيمان.

فالثروة ليست ملكاً للإنسان. إنها ملك الله، والناس مؤتمنون عليها، لتحقيق مقاصد الشارع. ومن أهمها مقصدان، هما النفع الإنساني العام، والعدالة الاقتصادية الاجتماعية.

ولما كان إشباع الحاجات ضرورياً للرفاه العام، فلا غنى للمجتمع الإسلامي عن اتخاذ كافة الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف. والحاجات لاتشتمل فقط على الضروريات اللازمة للبقاء، لكنها تضم أيضاً أسباب الراحة التي تجعل الحياة أكثر مسرَّة وأقل صعوبة. ولما كانت الأقطار الإسلامية، شأن الأقطار النامية الأخرى، لا تملك موارد كافية حتى لتلبية الحاجات الأساسية، فإنه ليس هناك تبرير في إطار القيم الإسلامية لاستخدام الموارد المحدودة في إنتاج السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن فئة الحاجات [١٢].

(١٢) للتوسع في دراسة هذا الموضوع في ضوء دالة المصلحة الاجتماعية الإسلامية، وفقاً لما كتبه الغزالي والشاطبي، انظر محمد أنس الزرقاء «الاقتصاد الإسلامي: مدخل الى الرفاهية الإنسانية» في خ . أحمد (دراسات في الاقتصاد الإسلامي (ليستر، المملكة المتحدة: المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٠) ، ص ١٣ — ١٧.

إن العدالة من العناصر الأساسية في الدين الإسلامي، بحيث يستحيل تصور وجود مجتمع إسلامي مثالي ليس فيه عدالة. إن الإسلام يود استئصال كل آثار الظلم من المجتمع الإنساني. والظلم مفهوم إسلامي شامل لكافة صنوف الظلم والاستغلال والاضطهاد والعدوان، وهي أمور، من خلالها إما أن يَحرم المرء الآخرين من حقوقهم، أو أن لا يوفي بالتزاماته تجاههم.

لقد أعلن الإسلام عدداً من الإصلاحات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الرفاهية العامة والعدالة الاقتصادية الاجتماعية. وإن كلا من هذه الإصلاحات ركن من أركان النظام الاقتصادي الإسلامي، وجزء لا يتجزأ منه. ومع أن إلغاء الربا هو واحد من هذه الإصلاحات، التي لا غنى عنها، إلا أنه ليس هو الإصلاح الوحيد اللازم لتحقيق أهداف الإسلام.

إن هناك عدداً من الأقطار الإسلامية، تقوم إما بدافع الإخلاص، أو تحت ضغط الرأي العام، بإصلاح نظامها النقدي والمصرفي، في ضوء التعاليم الإسلامية. وههنا تثار أسئلة حول طبيعة الربا، وحكمة تحريمه، والمؤسسات التي يجب إقامتها، والاستراتيجية التي يجب اتباعها. فإن التحدي الذي تواجهه الأقطار الإسلامية هو كيفية تصميم وتشغيل نظام نقدي ومصرفي يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويمحق الربا، ويساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية للإسلام.

وفي حين أنه لا جناح في استعارة مؤسسات من حضارات أخرى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هو ما اذا كان النظام النقدي

والمصرفي الرأسمالي القائم على الفائدة، والذي طبقته البلدان الإسلامية تدريجياً، خلال القرنين الماضيين، تحت تأثير الاستعمار، وأثناء فترة تدهورها وانحطاطها، يمكن أن يكون في خدمة مبادىء الإسلام، بإبطال الربا منه فحسب دون القيام بإصلاح جذري. لن تكون الإجابة بالإيجاب، إلا إذا افترضنا أن الأهداف الرأسمالية والإسلامية واحدة، أو أن المؤسسات المكونة للنظام النقدي والمصرفي الرأسمالي هي من الناحية الفكرية محايدة، ولا تساعد النظام على تحقيق أهدافه المتأصلة فيه [١٣]. على كلٍ، ليست هذه هي الحال.

وكما هو واضح من الاستعراض التمهيدي، فإن النظام النقدي والمصرفي التقليدي لا يعمل في فراغ فكري، لأنه جزء لا يتجزأ من الفكرة الأم. ولقد تطورت مؤسساته تدريجياً، لتمكينه من أداء وظائفه، وكان هذا النظام أداة رئيسةً في حَمْلة تحقيق معدلات نمو غير واقعية، وكان أحد المصادر الأساسية، لا للتوزيع غير العادل للدخل فحسب، بل أيضاً لعدم الاستقرار الاقتصادي. وعليه فإنه أياً ما كانت المؤسسات التي يستعيرها المسلمون من النظام النقدي والمصرفي

---

(١٣) «إن كل الحياة الاجتماعية» كما كتب غالبريت باقتدار «هي مجموعة خيوط أُحكم نسجها»، فالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وسائر جوانب الحياة الأخرى تترابط كل منها مع الأخرى، وتشكل فيما بينها كياناً عضوياً كاملاً. وطبقاً لنظرية أوسكار مورغانشترن عن قابلية النظام الاقتصادي للانضغاط، فإن هناك لبًّا أو نواة للنظام الاقتصادي، يمكن إذا تحطمت، أن تؤدي بالضرورة الى القضاء على النظام الاقتصادي كله. وفي المنظمات والأنظمة التي فيها مثل هذه النوًى، هناك أنواع ودرجات عديدة من الترابط (ميشيل هارنغتون، أُفول الرأسمالية، لندن، ماكميلان، ١٩٧١، ص ٦٩).

لقد تم استخدام كلمة «المتأصلة فيه» في النص، لأنه أثناء القرن الماضي كان هناك تغير في الأهداف «المزعومة» للرأسمالية تحت تأثير الاشتراكية . ومع ذلك فإنه بالرغم من التكيفات المختلفة مع الظروف المتغيرة، فقد ظل «لب» الرأسمالية دون تغيير، واستمرت الرأسمالية في تغذية نفس الأهداف المتأصلة في فلسفتها الأساسية والداخلة في طبيعتها.

الرأسمالي، فلابد أن تمر بعملية تحويل مناسبة لخدمة أهداف الإسلام.

إن لب النظام الإسلامي يكمن في معتقداته وأهدافه وقيمه الأساسية (بما في ذلك إبطال الربا) والسمو الأخلاقي للفرد. فهذه أمور لا غنىٰ عنها، وليست محدودة بزمن معين، وسواء في ذلك كنا نرجع النظر الى أيام الرسول عليه الصلاة والسلام منذ أربعة عشر قرناً، أو كنا نمد النظر الى القرن الهجري الخامس عشر. إن المؤسسات التي أقيمت لكي تحقق وتمثل هذه الأهداف والقيم، يمكن أن تتغير من زمن لآخر بتغير الظروف. وعلى هذا لا يمكن لأي دراسة أن تقترح أساليب أو حلولاً خالدة. لكن من خلال تفاعل الأفكار، يمكن بمرور الوقت، للنظام النقدي والمصرفي، المنسجم مع عبقرية الإسلام، أن ينشأ ويتطور تدريجياً، لتمكين الأمة الإسلامية من تحقيق تطلعاتها.

ومن المهم أن نقدر أن نجاح تشغيل مصرف واحد بلا ربا يختلف عن نجاح إدارة اقتصاد بلا ربا أو اقتصاد قائم على المشاركة. ذلك أن القضايا ذات الصلة بالحالة الأخيرة أكثر تعقيداً، لكن المنافع التي تحققها هي بالمقدار نفسه ثورية، وبعيدة المدى. ولئن بدأت حركة إنشاء مصارف فردية منذ عدة سنين، إلا أن الثمار الوفيرة والنافعة للنظام الإسلامي لا يمكن أن تُجنىٰ كلها إلا إذا اصبح الاقتصاد الخالي من الربا حقيقة واقعة. ولا يمكن تصور هذا الأمر، بالمعنى الإسلامي الحقيقي، إلا إذا تم تنفيذ تعاليم الإسلام كلها معاً، وبكل فروعها.

نطاق الكتاب

لهذا الكتاب نطاق محدَّد. فهو لا يتناول، ولا يستطيع أن

يتناول، كل جوانب الإسلام أو كل النظام الاقتصادي الإسلامي. بل يحاول أن يجيب عن تلك الأسئلة، وأن يحلل تلك القضايا المتصلة بالنظام النقدي والمصرفي الإسلامي. فيبين الفصل الأول بعض الأهداف الإسلامية المهمة والتي ينبغي تحقيقها من خلال النظام الإسلامي النقدي والمصرفي الذي يصمم للبلدان الإسلامية، كما يبين العناصر الرئيسة للاستراتيجية الإسلامية لتحقيق هذه الأهداف. أما الفصل الثاني فيناقش طبيعة الربا في ضوء القرآن والحديث والفقه.

أما الفصلان الثالث والرابع فيوضحان بديل الربا والإصلاحات التي يجب إدخالها في البلاد الإسلامية، إضافة الى إبطال الربا، للمساعدة على تحقيق أهداف الإسلام. ويستعرض الفصل الخامس الاعتراضات الرئيسة على إلغاء الفائدة، ويوضح بهذه المناسبة حكمة هذا الأمر الإسلامي العام.

وفي ضوء التدابير الإصلاحية، المشار إليها في الفصل الرابع، يقدم الفصل السادس الوضع المؤسسي الذي قد يبدو في الظاهر مشابهاً للإطار التقليدي، إلا أنه في جوهره يختلف اختلافاً جذرياً، سواء من حيث النطاق أو من حيث الوظائف. أما الفصل السابع فيتناول بالمناقشة إدارة السياسة النقدية في الوضع الجديد. ويقوِّم الفصل الثامن البرنامج المقترح في ضوء الأهداف التي نوقشت في الفصل الأول. والفصل التاسع، الختامي، يورد بعض المقترحات التجريبية والمؤقتة لتحقيق الانتقال التدريجي للإطار النقدي والمصرفي في الأقطار الإسلامية من وضعها الحالي الى البرنامج المقترح.

وهناك أيضاً ملاحق ثلاثة، أولها يعطي نُقولاً في الربا من القرآن

الكريم والحديث والفقه، وذلك لدعم المناقشة حول طبيعته في الفصل الثاني، والملحق الثاني خاص بالمضاربة والشركة وشركة المساهمة، وذلك لتأييد المناقشة الواردة في الفصل الثالث من الكتاب حول بديل الربا. أما الملحق الثالث فقد أضيف الى هذه الطبعة العربية ويتضمن إجاباتي عن بعض التعليقات الفنية التي أبداها مراجع الترجمة.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيَّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

''نحو نظام نقدي عادل'' هو أول دراسة علمية شاملة لأهداف النظام النقدي الإسلامي ومؤسساته وعملياته، ولا ريب أن العدالة تقع في طليعة هذه الأهداف التي لا غنى عنها.

كثير من الناس، ومنهم بعض المسلمين، يعتقدون بأن الاقتصاد اللاربوي إنما هو ضرب من الأسرار التي تأتي بها الأديان ولا تتقبلها العقول. ولهذا يثار في هذا الكتاب عدد من الأسئلة . هل الإسلام حرّم الفائدة فعلاً ، واذا كان كذلك ، فما الحكمة من هذا التحريم؟ هل يمكن للاقتصاد أن يعمل بدون فائدة؟ ماذا يكون أثر ذلك على تخصيص الموارد، والادخار، والتكوين الرأسمالي، والاستقرار الاقتصادي، والنمو ؟ يستكشف الدكتور شابرا سرَّ المسألة بالإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، بتحليل اقتصادي جادّ. فهو يبين حكمة تحريم الفائدة ، ومزايا الاقتصاد الإسلامي القائم على المشاركة ، كما يبرز المشكلات ، ويقدم الاقتراحات العملية لحلّها.

ويظهر الدكتور شابرا التغييرات التي يجب إدخالها في طبيعة المصارف التجارية والمركزية وعملياتها ، وكذلك المؤسسات المساعدة التي يجب إنشاؤها، والأدوات الجديدة للسياسة النقدية التي يجب تطويرها ، لتمكين النظام النقدي والمصرفي الإسلامي من العمل بكفاءة. ولكنه يحذّر مع ذلك من اعتبار تحريم الربا هو الفضيلة الإسلامية الوحيدة، فما لم تترافق بعدد من الإصلاحات الجذرية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان الإسلامية لايمكن لاقتصادياتها أن تتحول، ولا للنمو الاقتصادي، ولا للعدالة الاقتصادية والاجتماعية وسواها من الأهداف الهامة أن تتحقق. وهذا يتطلب تحولاً تدريجياً، ولكن بالتزام كامل.

صدر للمؤلف : الإسلام والتحدي الاقتصادي باللغة الانجليزية